

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تحشيد التقارير الأربع تجاه الدليل الأول

حتى الآن قد استجمعنا فاستخرجنا أربع أنواع التقارير حول الدليل الأول - أصالة التعبدية - حيث:

1. قد أسلفنا بيانات أجدد التقارير والمحاضرات فإنهما قد كونا استدلال من الصغرى والكبرى - حول تحصيل غرض المولى - ثم هاجمناهما مفصلاً.

2. وقد سرد الشيخ حسين الحلبي عن أستاذه النائيني استدلالاً آخر بأن « حقيقة الأمر هو تحريك الإرادة فإذا انبعث المكلف ففي الحقيقة سيتحرك نتيجة نفس الأمر لا داع آخر ».

3. ثم أبدع الشيخ الحلبي تقريره الخاص معتقداً بأن « طبيعة الأمر وإطلاقه هو الذي يستدعي تحريك الإرادة بحيث سيستتبع هذا التحريك عقلاً أن يمثل العمل بنفس داعي الأمر - لا داع آخر - كي تتوفر الإطاعة عقلياً، ففي ضوءه سيتطلب طبع الأمر وإطلاقه التعبدية - أي بنية هذا الأمر المولوي - و ذلك نظير:

Ø « العقود » حيث إن طبيعتها قد اقتضت اللزوم - لا لفظها: « بعت و اشتريت » - و من ثم أيضاً قد تولدت « أصالة لزوم العقود ».

Ø « الشروط » فإن اعتبارها منوط بالأ تضاف مقتضى العقد، فهذه المقتضيات تخص ذات العقود - لا مقتضى لفظه -.

4. و نهاية التقارير تتمثل في كتاب الإشارات حيث قد امتاز تماماً عن التقاريب السالفة فإنه قد صاغ استدلاله بالنظرة العرفية العقلانية - تجاه أصالة التعبد - قائلاً:

« في أن الأصل في الأوامر أن يكون متعلقها عبادة لا معاملة، إشارة: الأصل في الأوامر إيجاباً أو ندباً أن يكون متعلقها عبادة لا معاملة (أي توصيلية) فإن صدق الامتثال في الأوامر عرفاً لا يحصل إلا بقصد الامتثال (و نية نفس الأمر، إذن لم يتحدث الكرباسي أبداً حول إدراك العقل لتحصيل الغرض و أضراجه كما زعمه المحققان النائيني و الخوئي) فلو أمر المولى عبده بشيء فأتى به من باب تشبه نفسه من دون ملاحظة أمر مولاه أو أتى به بقصد أن يقتل مولاه أو بنى على مخالفته ثم نسي أمر مولاه و أتى به من دون أن يخطر بباله أمره أو طلب منه ذلك الشيء عدو مولاه فأتى به لذلك لا من جهة أن مولاه أمره به، لا يعد في شيء منها ممثلاً قطعاً (نظراً للرؤية العرفية حيث لا تحسبه مطيعاً إذ لم يمثل بداعي الأمر) و أيضاً الناسى و الغافل لا يكونان مأمورين كما يأتي و الشاعر للأمر لو لم يعتبر في امتثاله القصد كفاه إيقاع الفعل مطلقاً و لو كان مستهزئاً » [1]

فبالنهاية لم يستعرض الكرباسي أبحاث: « تحقيق الغرض بواسطة الإدراك العقلي و لا الصغرى و الكبرى و لا طبيعة الأمر » نهائياً.

و لكنّا قد خدشنا التقرير الأول مُسبقاً، و قد حان الأوان كي نضربَ التقارير الثلاث برُمّتها:

• أولاً: أساساً لو لاحظنا «العرف و العقل» معاً لشاهدناهما يحكمان بالامتثال و الطاعة حتّى لو لم يَنو داعي هذا الأمر، فإنّهما لا يستوجبان الدّاعي حتماً بل يُجزيان «انطباق المأتيّ به على المأمور به» فحسب و المفترَض لدى الشكّ في عباديّة عمل ما أنّ الانطباق و إنجاز المُهمّة قد تحقّقا إذ لا نمتلك دليلاً عرفياً أو عقلياً على إحضار نيّة امتثال هذا الأمر أو أيّ قيد آخر، و لهذا لو شاء المولى عملاً زائداً لتوجّب إنشاء المكلف كأن يقيد الماء بالبرودة، فبالنّالي حيث إنّنا شاكون في «صدق الامتثال بلا داعي الأمر» فسيُدرَك العقل و العرف معاً بنفس مطابقة المأتيّ به مع المأمور به بلا مزيد قيد إطلاقاً.

• ثانياً: إنّ مقالة الشّيخ الحلّي الماضية: «عدم الاكتفاء بما يصدر عنه سهواً أو غفلة أو في حال النّوم بأنّ الأمر لما كان محرّكاً لارادة العبد نحو المأمور به كان مقتضى ذلك اعتبار كون الفعل صادراً بالإرادة (لنفس الأمر الصّادر) و عدم الاكتفاء بما يصدر سهواً أو غفلة.» فسلّمة إجمالاً، فرغم أنّ العرف لا يعدّ الغافل و النّائم و... ممثلاً إلاّ أنّه لو أنجز العمل بإرادته الجديّة و المُنتبّهة - لا بداعي الأمر - لأدرجه العقل و العرف معاً ضمن المطيعين تماماً إذ المرتكز العرفي لا يُطالب أزيد من الإرادة الجديّة تجاه العمل، بينما الأعاضل الثلاثة - الكرياسي و الحلّي و الحائري - قد خلطوا بين مسألة الغفلة و مسألة لزوم القصد فزعموا أنّه لو امتثل عفويّاً و غافلاً لما عدّ مطيعاً ثمّ استنتجوا منه وجوب قصد امتثال نفس الأمر حتّى يُعدّ مطيعاً، و لكنّه استنتاج متزلزل أكيداً.

• ثالثاً: من قال بأنّ محرّكيّة الأمر تستدعي أن يُصدر الدّاعي لنفس الأمر؛ بل الأمر يُعدّ محرّكاً بحتاً و لا يستوجب قصد هذا الأمر بالتحديد، ففي امتداده، لو نفذ الواجب بداعٍ مصلحته أو منفعته أو ثوابه أو... لعدّ مطيعاً و مثاباً عرفاً و عقلاً - مضاداً لصاحب الجواهر - بل و سيّثاب حتّى في التّوصليّات نظراً لصدق الطّاعة و امتثال المأمور به - مضاداً للمحقّق الخوئيّ حيث قد استنكر المثوبة للتّوصليّ - و لكنّا لا ندعي أنّ كلّ ما تترتّب عليه المثوبة فهو عباديّ - زعماً من بعض - بل لون التّعبدية يشرّق من دليل خارجي آخر - كالقربة و الخلوص -.

أجل لو امتثل بغضاً و عناداً للمولى لما صدقت الطّاعة أساساً إلاّ أنّ نقاشنا يحول حول الشّاكّ و الغافل.

• رابعاً: إنّ مقالته التّالية: «إنّ الفعل بما أنّه مأمور به لا ينطبق على تلك الأفعال (الخالية عن نيّة الأمر) غايته أنّها تكون «مسقطة للأمر» باعتبار كونها وافية بمصلحة المأمور به أو رافعة لموضوع الأمر و نحو ذلك من موجبات السّقوط» فيعتقد أنّ «العمل الفارغ عن الدّاعي» رغم أنّه لا يُعدّ مأموراً به و لكنّه مسقط و مُجز، بينما قد أعلن عمالقة الفقهاء بأنّ الامتثال بقصد ترتّب الثّواب - لا بداعي الأمر - فسيُغنيه بتّاً إذ لو امتثل «بلا داعي الأمر» فالعرف إمّا يراه مُمثلاً أم لا، فلا يتعقّل العرف بأنّ «التّكليف ساقط بلا امتثال المأمور به» فإنّه تهافت و تشوُّش ساطع.

• خامساً: إنّ مقالته التّالية: «يكفي في اعتبار كلّ منهما «نفس الأمر» فإنّه بصرف «طبعه» يقتضي تحريك العبد نحو إرادة الفعل، و مقتضى ذلك طبعاً هو تحرّك العبد نحو إرادة الفعل المذكور، و صيرورة إرادته ناشئة عن تحريك ذلك الأمر، كلّ ذلك يقتضيه السّير الطّبيعي في هذه السّلّسة» مدحوض تماماً إذ العقل هو الذي يفتضي إنجاز الواجب مع الإرادة حتّى يُعتبره مُمثلاً - لا طبع الأمر اللفظي - فإنّ مهمّة العقل هو أن يُفتش امتثاله الصّادر بإرادة جديّة قُربية حتّى يُجزيه، فلا يُفكّك العقل ما بين الامتثال بداعي الأمر أم بغيره إذ لا دليل يُلغي بقيّة الدّواعي و يُبطل عمل الغافل و السّاهي - لدى ظرف الشكّ -.

• سادساً: لقد بالغ الشّيخ الحلّي فحصر مقالة الشّيخ الأعظم على فكرته قائلاً: «و للشّيخ (الأعظم) قدّس سرّه [2] في أخذ الأجرة على المستحبّات عبارة لا يمكن تفسيرها إلاّ بما ذكرناه (لا يُعدّ مأموراً به و لكنّه مسقط) من أنّ الفعل المستحبّ المأتيّ به «بداعي الأجرة» لا يكون مصداقاً للمستحبّ، فإن كان عبادياً بطلت الإجارة عليه و إلاّ كانت الإجارة عليه صحيحة (و لهذا يرى الشّيخ بأنّ أجير الحجّ الاستحابيّ يصنع صنيعين: فعلاً بعنوان المنوب عنه و بهذه الجهة سيُصبح مستحبّاً لتحقيق القربة، و فعلٌ لمتعلّق

الإجارة المرتبطة بعقد النائب و عمله فلا يتوفّر الاستحباب إذ قد قصد الأجرة[3] و لكن لا التيام أبداً ما بين مقالته و مقالة الشيخ فإنّ الشيخ لم يتفوه بأنّ العمل غير مستحبّ و لكنّه مسقط.

• سابعاً: ثمّة ملاحظة مبنائية ضمن باب «حقيقة الإنشاء» حيث تبيننا هناك أنّ صيغة الأمر قد وُضعت «للكفاية عن إرادة المنشأ»[4] فحقيقة الإنشاء هو إنباء عن الباطن و عن إرادته، ففي نسقه لا يُعدّ طبعُ الأمر إطلاقه محرّكاً - كما زعمه الشيخ الحليّ- بل الإنباء و التحريك و غيره من الآثار تُعدّ لازمة خارجية للأمر الإنشائيّ - لا أنّها تُعدّ الموضوع له-[5] و خاصّة على نظرية «الخطابات القانونية» فإنّ المولى لا يلحظ المخاطب و المكلف بتاتاً كي يُحرّكه بل يُقنّن قانونه التشريعيّ - بأصل وجوب الصلّة و...- فحسب، أجل إنّ التحريك أو الانبعاث نابع من الخطاب الشخصيّ الانحلاليّ إلى الأفراد - لا القانونيّ الكلّيّ-.

[1] كرباسيّ محمدابراهيم بن محمدحسن. إشارات الأصول. ص112. ايران.

[2] المكاسب ١٤٣:٢ و ما بعدها.

[3] و بين يديك الآن نصّ بيانات الشيخ الأعظم قائلاً: «قلت: القربة المانع اعتبارها عن تعلّق الإجارة، هي المعتبرة في نفس متعلّق الإجارة و إن اتّحد خارجاً مع ما لا يعتبر[3] فيه القربة ممّا لا يكون متعلّقاً للإجارة، فالصلّة الموجودة في الخارج على جهة النيابة فعل للنائب من حيث إنّها نيابة عن الغير، و بهذا الاعتبار ينقسم في حقّه إلى المباح و المراجع و المرجوح، و فعل للمنوب عنه بعد نيابة النائب يعني تنزيل نفسه منزلة المنوب عنه في هذه الأفعال و بهذا الاعتبار يترتب عليه الآثار الدنيوية و الأخروية لفعل المنوب عنه الذي لم يشترط فيه المباشرة، و الإجارة تتعلّق به بالاعتبار الأوّل، و التقرب بالاعتبار الثاني» (المكاسب (انصاري - كنگره). Vol. 2. ص145. المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأعظم الأنصاري. الأمانة العامة)

[4] حيث قد ناقش الأستاذ المعظم آنذاك مع كافّة الأعلام فاصطفى تحقيقة المحقّقين الحائريّ و الرّستيّ و هي الكفاية عن الحقائق الباطنيّة، مضاداً لصاحب الكفاية - أي الطلّب الإنشائيّ- و للمحقّق النّائنيّ - أي النسبة الإيقاعيّة- و للمحقّق العراقيّ - أي النسبة الإرساليّة- و للسّيد الحكيم - أي النسبة التكوينيّة- و للمحقّق البروجرديّ - النسبة الطلّبيّة- و للمحقّق الخمينيّ - لإيجاد البعث و الإغراء-.

[5] و لكن نعلّق عليه بأنّ المشهور قالوا بأنّ موضوع له الأمر هو البعث و التحريك ثمّ لازمه هو الإخبار عن إرادة المولى و لكن الأستاذ قد عكس ذلك معتقداً بأنّ الموضوع له هو الإخبار عن الإرادة ثمّ لازمه هو البعث و التحريك، و لهذا قد تنازعا و عكسوا اللّازم مكان الملزوم كما بيّنّا، فيبدو أنّ المتبادر من صيغة الأمر هو البعث و التحريك وفقاً للمشهور و النسبة البعثيّة ثمّ استدعى ذلك الإخبار عن إرادة المولى له.